مصطفى نور الدين عطية

باحث مصرى

دولة فلسطينية علمانية

تشخيص

الصراع العربى ــ الإسرائيلى على أساس دينى يفسد قضية ويشوه تاريخا ويضلل استراتيجيا . فهو صراع مركب معقد لأنه صراع مع ظاهرة استعمار استيطانى بالفعل أى بشهادة التاريخ ، ومقاومته والتصدى لاستقراره هو ضمن الصراع مع الامبريالية ، لأن « إسرائيل » ككيان غريب يغرس فى المنطقة ، مشروع استعمارى قبل أن يكون مشروعا صهيونيا أى قبل أن يتبلور مع هرتزل : فالعودة اليهودية لفلسطين قبل هرتزل لم تكن مرتبطة بتكوين دولة ، إلا أنها كجزء من سياسة الاستعمار البريطانى كانت ترمى إلى تكوين مستعمرات فى فلسطين فى أيام محمد على قبل عائلة روتشيلد . ثم التحمت الفكرة الصهيونية مع الامبريالية فيما بعد . وبرغم أن هذا الكيان الموجود تحت اسم إسرائيل من صنع الاستعمار والامبريالية ، فإن ذلك لاينفى أن له مصادر ديناميكيته الخاصة ، وهى ديناميكية لاتتنافض لا مع تبعيته للامبريالية ولا مع استقلاله النسبى عنها .. بل إن تطوير ديناميكيته الخاصة من العوامل التى تزيد من صلابة علاقته مع الامبريالية ، إذ كلما أصبح حليفا قل حجم العبء الذى يقع على الامبريالية فيما لو ظل مجرد كيان ضعيف وتابع كلية . وكذلك فكونه فى حكم الحليف يزيد من نمو ديناميكيته الخاصة والقدرة على اقتسام الدور المحدد له فى الاستراتيجية العامة للامبريالية ، التى يدخل فيها بالضرورة وضع إمكانياته الخاصة وتطورها فى الحسبان .

أما حول مسألة من يدخل فى دائرة الصراع العربى ــ الإسرائيلى ــ الامبريالى ، فإن أبسط تحليل استراتيجى يظهر دون أدنى شك اتساع دائرته لا لكى تدخل فيها البلدان العربية فقط وإنما العديد من الشعوب الأفريقية أيضا ، إذ كيف تتحرك الاستراتيجية الامبريالية فى المنطقة ؟ عبر القواعد الثابتة فى عشرات البلدان ، وبالأساطيل العسكرية المتحركة فى بحار ومحيطات وخلجان المنطقة ، وبوجود قوات الانتشار السريع ، وباختراق عشرات الدول الأفريقية والعربية ببث الاضطرابات والصراعات الداخلية فيها ، وقلب نظم حكم النظم المعارضة لهذه السياسة .. الخ .. ولإسرائيل دور يتزايد فى هذه الاستراتيجية العامة .. (ضرب المفاعل الذرى العراقى ، ضرب مقر منظمة التحرير فى تونس ، بيع الأسلحة إلى ايران ، دعم حركة الانشقاق فى جنوب السودان .. الخ) .

باختصار ، فإن هناك مايشبه الحصار يضرب حول البلدان العربية من البحر وعلى الأرض بتطويق هذه البلدان بمجموعة من البلدان الأفريقية الموالية لاسرائيل والامبريالية . ولو أخذنا فقط الاختراق الاسرائيلي لافريقيا ، فإنه يعنى من ناحية متنفسا للإنتاج الاسرائيلي وتوسيع سوقها ويعنى على النقيض من ذلك بالنسبة للشعوب العربية ، علاوة على حرمانها من حليفها الأفريقى التاريخى ، وحرمانها أيضا من سوق لمنتجاتها وتطوير علاقات تعاون هامة فى إطار العلاقات بين البلدان المتخلفة .

ويتحدد دور الدول فى الصراع العربى ـــ الصهيونى ـــ الامبريالى بدءاً من علاقات هذه الدول مع أو ضد الاستراتيجية الامبريالية فى المنطقة . فإن كانت معها فهى تلعب الدور المرسوم لها بدءاً من تخفيضها لأسعار النفط إن كانت دولة منتجة ، مصدرة له وصديقة حميمة للامبريالية ، أو بالسماح بهتك عرض نظامها الاقتصادى المحلى بتعريضه للمزيد من التخلف والتبعية وإعطاء كل الامتيازات لرأس المال الدولى ضد مصالح الغالبية من شعوبها ، أو بالاشتراك المباشر أو غير المباشر فى العدوان على النظم المناهضة للامبريالية .

ومن هنا ، فدور الدول التى تدرك حدود التناقض بينها وبين المخطط الصهيونى الامبريالى وتقيمه على أساس أنه تناقض أساسى أو رئيسى عليها بإعداد ذاتها لمواجهته عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا .

وعسكريا يعنى أن يتم تصعيد الوضع الداخلى فى فلسطين المحتلة . ويعنى أيضا الإعداد لاستعادة حقوق الشعب الفلسطينى كاملة . لأن أى تجزئة فى الحلول هى اعتراف بحق للصهيونية فى أرض فلسطين وإقراره ، ورضا أو قناعة بتعطفها بقطعة أرض فى أى ركن من أجل لمّ شمل « البؤساء من اللاجئين » وفى ظل أى شروط وتحت أى حكم .

وهذه المواجهة العسكرية ممكنة . وخرافة استحالتها تدحضها حرب لبنان .. وحرب الخليج التى استمرت أكثر من سبعة أعوام . وإسرائيل لاتستطيع أن تدخل فى حرب تصل نصف هذه المدة وبالكثافة التى تدور بها ، لو كان هناك إجماع عربى بالمعنى الذى نراه فى موقف معظم هذه البلدان فى مساندة العراق ضد إيران .

وهذه المساندة العسكرية من أجل حرب تحرير شامل لفلسطين إن لم تحدث فلن يتم فى يوم من الأيام إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، وهو حل يستلزم مواجهة اقتصادية مشتركة من بلدان العالم العربى ومحاولة للخلاص من تبعيته المطلقة للمعسكر الرأسمالى الغربى ، ويعنى دبلوماسيا استخدام كل المواقف الضرورية لوضع حد لهذه المشكلة بدءاً من تجميد علاقات إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ، وهل يمكن للغرب أن يستغنى عن السوق العربى والموارد المادية العربية ؟

ومما لاشك فيه أنه مالم يحدث حل للقضية الفلسطينية وبصورة جذرية فإن كل تقدم اقتصادى عربى يظل ناقصا .. لأن الدول العربية سوف تستمر فى استنزاف مواردها المالية فى التسلح على حساب هياكلها الاقتصادية التى تعانى من تدهور مستمر على الصعيد الإنتاجى .

وإذا كان الصراع العربى ـــ الصهيونى ـــ الامبريالى يتجاوز بمحتواه مجرد كونه صراعا يخص المنطقة وحدها أو بمعنى آخر يصبح صراعاً بين أطراف متنازعة فى منطقة . فهو بالتالى يأخذ القوى العالمية فى الاعتبار . ولكن أين توجد المحددات الأساسية له ؟

إنها محددات بالجوهر إقليمية . فالتجزئة الإقليمية بدون الدخول فى خلفياتها وأسبابها هى العامل الأساسى فى تدهور الصراع ، وجعل العدو هو دائما المنتصر فيه فى النهاية . ولكن ذلك لاينفى أن القوى الاستعمارية تلعب دورا جوهريا فى ضرب كل محاولة لتجاوز هذه التجزئة . بل إن دورها هو تجذير هذه التجزئة ، ويتم لها ذلك بسهولة لتحالف بعض من نظم المنطقة العربية معها على أساس معارضتها هى ذاتها للخروج من التجزئة ، إذ تمكنها كقوى محلية من لعب دور إقليمى لصالح منافعها الذاتية وإرادة الهيمنة على الأقاليم الأخرى الأقل قوة فى حالة التجزئة بطبيعة الحال . ومن هنا تتكامل كل من التجزئة الإقليمية كمحدد ، مع طبيعة الطبقات الحاكمة فى النظم العربية كمحدد داخلى آخر ليكوّنا محدداً مركباً أساسيا . إذ إن توفره هو الذى يمكن القوى الخارجية من لعب الدور الذى تريده فى المنطقة بالطريقة التى تريدها وبالمقدار الذى تعينه .

وتتكامل من ناحية أخرى المحددات الاقتصادية والعسكرية والايديولوجية الثقافية فى الصراع العربى ـــ الصهيونى الامبريالى .

ولكن إعادة الكلام عن المحددات الاقتصادية تعتبر هامة إذ إن الاقتصاديات العربية تمتلك فى مجملها قدرة اقتصادية احتمالية لابأس بها ، ولكن هذه القدرة لم تستخدم فى يوم ما من أجل هدف استراتيجى طويل الأمد ، وذلك يرجع لطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية القائمة التى تحدد طول نفسها وصبرها على المجابهة بساعات أو بأيام قليلة فى أفضل الأحوال بينما تمتلك قدرة هائلة على الصمود لشهور لو أرادت ، بل لسنوات .

ولقد أدت حالة التهتك الاقتصادى لمعظم البلدان العربية إلى حالة جعلتها تصبح فى حالة عجز متزايد يقلل من قدرتها على تعبئة الموارد اللازمة بشكل فردى وهو مايلتقى مع مايسود من تشتت وتجزئة .

ومن هنا ، فإن أى تصور له طبيعة واقعية ويسعى حقيقة لمواجهة فعلية يستلزم التنسيق الاقتصادى المحدد مسبقا بين الدول العربية . وهذا التنسيق لا هو وحدة عربية ولااتحادات فيدرالية أو كنفدرالية ، فكل هذا سوف يظل محض أحلام ، إذ من غير المتصور أن تتنازل طبقة حاكمة عن حكمها المحلى

لطبقة حاكمة أخرى فى بلد آخر أو حتى تقتسم معها السلطة ، وذلك فى ظل الأفق الأنانى العربى السائد الآن ، وإنما هذا التنسيق من الممكن أن يكون محض تنسيق اقتصادى ، بمعنى أن تكمل الاقتصاديات العربية بعضها البعض على نحو يحد من احتياجاتها من الخارج إلى الحدود الدنيا الممكنة ، بعد أن يكون قد تم التنويع فى أسواق تكامل البلدان العربية مع الخارج بحيث لاتكون تابعة كلية للسوق الرأسمالى .

ولكن أفق هذا « التكامل الاقتصادى » لابد أن يحركه لا المعركة مع الصهيونية والامبريالية فقط إذ يفقد كل صلاحيته بذلك ، وإنما محركه الجوهرى هو حالة التعاسة العربية على الصعيد الاقتصادى والتعرض الممكن لتجويع شعوب البلدان العربية إن لم تكن سياسة التنسيق أو التكامل مدروسة جيداً ومحيطة باحتمالات التغير والمواجهة الاحتمالية لحرب تجويع مخططة من الامبريالية .

وإن كان مثل هذا التنسيق يخضع لمعايير سياسية داخلية وخارجية معقدة فإن حلها على النحو الذى يوفر إمكانية التنسيق تستلزم موقفا يتسم بالتفاهم على حد أدنى سياسى متفق عليه بين الدول العربية من القضية المحورية التى يواجهونها ومن العلاقات الدولية التى تساعد أو تناهض إمكانية تحقيقها . وذلك يفترض سلفا توحيد المواقف السياسية الداخلية بين الدول العربية والخارجية بين هذه الدول مع الدول الأجنبية .

وفى ظل الأنظمة العربية الحالية لايمكن ادعاء مثل هذه الإمكانية مع ما يعنيه ذلك من وضع كل القضايا العربية فى حالة تجميد ، بل وتدهور . وربما لانخطىء كثيراً إذا ادعينا أن هذه الأنظمة تذهب بسياستها الداخلية والخارجية فى توجهات مناقضة تماما وجذريا لكل احتمالات تنسيق فيما بينها من أجل حل القضايا ، بل على عكس ذلك تذهب بها نحو تحقيق استراتيجية الامبريالية والصهيونية .

ولم يتفتق « الفعل العبقرى العربى » عن خلق استراتيجية مزدوجة تعكس التناقضات العربية ــ العربية ، بحيث تتوازن المواجهة مع الاستراتيجية الصهيونية ــ الامبريالية الموحدة . فمثل هذه الاستراتيجية المزدوجة تعنى أن طرفا عربياً مستوعبا بالكامل فى الاستراتيجية المعادية . وكان على الطرف النقيض ــ إن وجد ــ أن يكوّن بدوره استراتيجية موازية متسقة وذات ثقل .

وكان وجود كل من « الاستراتيجيتين » يعنى أن تأخذ الاستراتيجية « المعادية » فى تطورها التاريخى الاستراتيجية المناقضة لها فى الحسبان . وأن يكون النمو المستمر والجذرية للاستراتيجية المناقضة من العوامل الحاسمة فى تحديد علاقات القوى بالمنطقة . وألا تكون مجرد تجمع مهترىء متناقض داخليا تسهل حالة ضعفه الانتصار المستمر للاستراتيجية المعادية لشعوب المنطقة .

وإذا كانت الخريطة الإجمالية للصراع العربى ــ الصهيونى ــ الامبريالى خريطة قد تم توزيع القوى فيها مرحليا لصالح الأعداء ، فإذ كل تجاوز ممكن رهن بتطور وعى شعبى عميق يستوعب جوهر طبيعة التحدى الذى تتعرض له الشعوب العربية . وإن الكيان الصهيونى بفلسفته التوسعية والتحامها مع الاستراتيجية الامبريالية يشكل خطراً دائماً لايمكن التعايش معه ضمن أى إطار للسلام .

فجوهر الحل الوحيد الممكن هو أن تكون فلسطين دولة علمانية تستوعب سكانها بدياناتهم المختلفة وأن تكون ديمقراطية تسمح لهؤلاء السكان بالتعبير عن مصالحهم واتخاذ القرار المشترك فى إدارة السياسات الداخلية والخارجية . وذلك يعنى بقول آخر إن كل حل جزئى تحت أى صورة كانت لن يحل من قضية الصراع .

أما كيف يتم ذلك عسكريا أم دبلوماسياً ؟ فالإجابة البديهية تلوح سلبية إذا تم اختيار الأسلوب الثانى دون الأول ، إذ تصبح الدبلوماسية هنا مرادفة لقبول كل ماتفرضه الامبريالية والصهيونية . فالدبلوماسية تأتى عندما يصبح التوازن العسكرى لصالح العرب ويكون وقف القتال مرتهناً ليس بقبول الدخول فى مفاوضات وإنما بقبول الحل النهائى والوحيد الممكن ؛ والذى هو خلق دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية ، وليس تقسيم الأرض . فالتقسيم هو قبول بحق للصهيونية فى أرض فلسطين ومن ثم قبول أو خضوع لفكرتها التوسعية التى تعاود إشعال الحرب كلما سنحت الفرصة من أجل استيعاب مزيد من الأرض وطرد مزيد من السكان العرب .

وإذا كانت إمكانية التنسيق الاقتصادى ــ العسكرى ــ السياسى العربى من الأمور المستبعدة فى اللحظة الراهنة ، فإن إمكانية الحل الجذرى تظل بعيدة المدى . ولكن الانتظار له ثمن فادح بالتأكيد على القضية ، خاصة فى ظل علاقات دولية تسحب فيها الامبريالية والصهيونية البساط من تحت أقدام العرب . ولكن تظل ضرورة دخول المعركة النهائية فى الصراع مرتهنة بالإعداد الدقيق والكامل لها . وهو مالاينفى ضرورة تصعيد صراع القوى الفلسطينية لنضالاتها داخل فلسطين .

وهنا لابد من الإشارة الى الضرورة المطلقة فى أن يعاود المثقف العربى لعب دوره الفعال فى طرح قضية الصراع العربى ــ الصهيونى ــ الامبريالى بشكل عميق وصحيح أمام القوى الشعبية وألا يسقط فى قضايا جانبية للقضية هى قضايا تتبناها السلطات هنا أو هناك . أو بقول آخر فإن شعار المرحلة الدائم هو التأكيد على الخطر المستمر للوجود الصهيونى العنصرى فى فلسطين ليس ضد الشعب الفلسطينى وحده وإنما ضد مصالح كل الشعوب العربية .